العرب
الإثنين 2021/10/11
السنة 44 العدد 12206

ناشطون لبنانيون يطاردون السياسيين في كل مكان بحثا عن عدالة رقمية

غياب المساءلة القضائية يدفع اللبنانيين إلى الملاحقة الافتراضية للسياسيين والمصرفيين

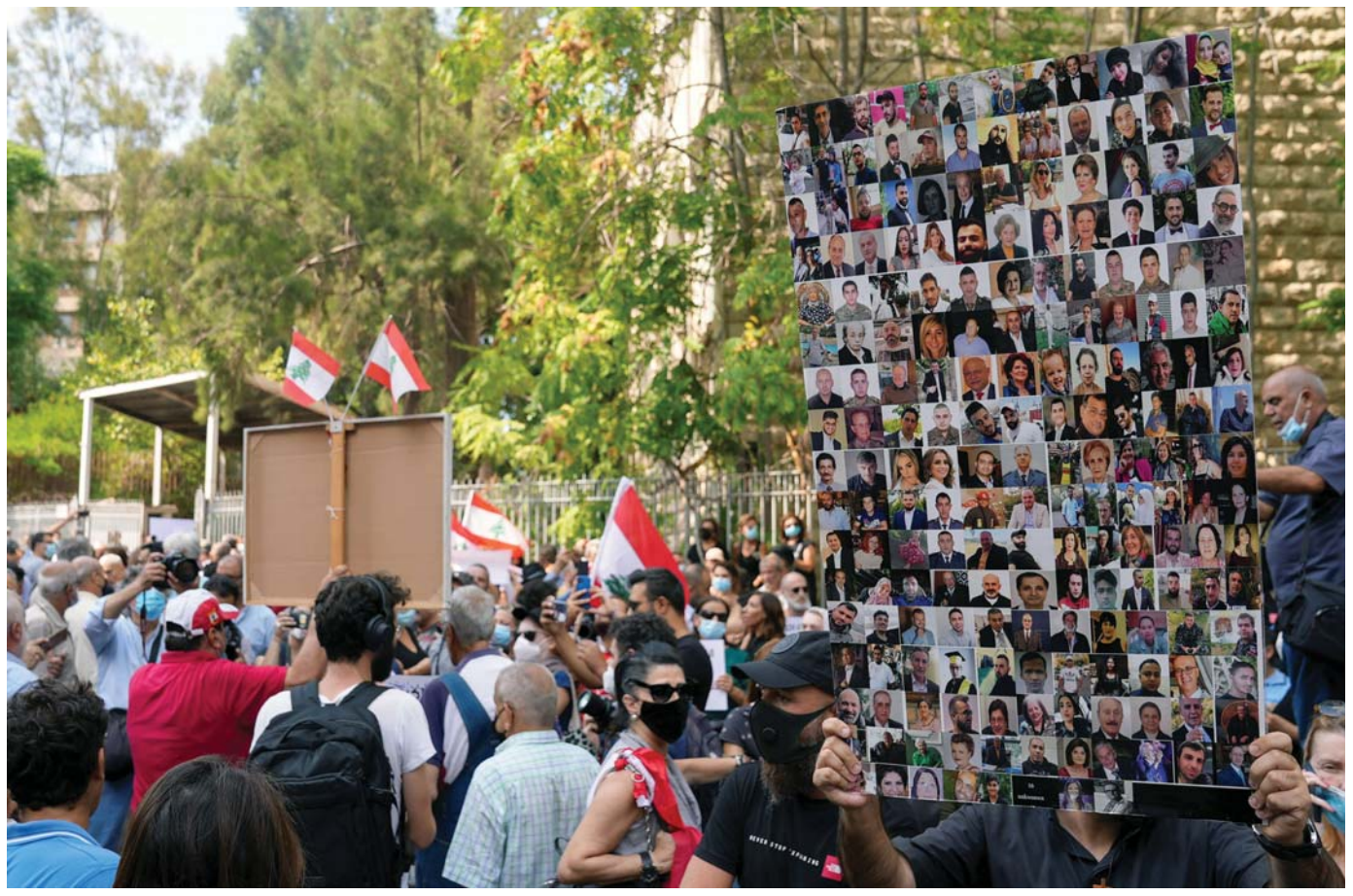

لا فرصة للإفلات من العقاب

وجد الشباب اللبنانيون في متابعة السياسيين والشخصيات الهامة المتهمة بالفساد والضلوع في الانفجار الكارثي لمرفأ بيروت، وتطويع مواقع التواصل الاجتماعي لنشر تفاصيل تتعلق بحياة هؤلاء "الملاحقين في كل مكان وزمان" ومشكلاتهم وحتى معلومات سريّة عنهم وعن تحركاتهم اليومية، فرصة لنيل عدالة رقمية جزئية تتيح لعائلات ضحايا الانفجار وللبنانيين عامة التنفيس عن غضبهم من الطبقة الحاكمة، لكن هذا الأمر قد يعرّضهم للمساءلة القانونية بفعل التشهير.

بيروت – ينشر النشطاء الرقميون في لبنان البث المباشر للسياسيين الذين يتعرضون للاستهجان في المطاعم مع عناوين المصرفيين. فهم محبطون من غياب المساءلة مع انهيار بلدهم، ويفرضون تصورهم الخاص للعدالة الافتراضية.

ويشارك هؤلاء النشطاء تفاصيل شخصية لأولئك الذين يلومونهم على التدهور المالي للبنان ومواقعهم في الوقت الفعلي، حيث يرون أنهم دفعوا أكثر من ثلاثة أرباع السكان إلى الفقر، وتسبب إهمالهم في انفجار ميناء بيروت العام الماضي، والذي خلف أكثر من 200 قتيل.

وغالبا ما تشجع المنشورات أي شخص قريب على مواجهة أولئك الذين تسرّبت معلوماتهم وتوبيخهم بسبب لعبهم دورا في انهيار البلاد.

ويقول المشاركون في هذه الممارسات لمؤسسة تومسن رويترز إن الأمل يكمن في أن التسمية والتشهير العلني يمكن أن يوفرا الراحة للعائلات المتضررة أو يكونا بمثابة بديل مؤقت للعدالة من خلال المحاكم.

وقال بول ناغير، المهندس الذي قُتلت ابنته ألكسندرا البالغة من العمر 3 سنوات في انفجار مرفأ بيروت العام الماضي، "عندما نرى منشورات تأتي من مجموعات المراقبة الرقمية، نشعر بأننا لسنا وحدنا".

وتحدث إلى مؤسسة تومسن رويترز بعد أيام فقط من تعليق السلطات اللبنانية تحقيقا في قضية الانفجار. وقال "في بلد لا توجد فيه عدالة، لا يمكنني التفكير في طريقة أخرى. هذا يعني أن السكان سينالون حقوقهم بأنفسهم".

ونما الاهتمام العام بثروة الشخصيات السياسية منذ الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في لبنان. ونشرت عدة وكالات إخبارية كبرى تسريبا هائلا لوثائق مالية يوم الأحد، يُزعم أنها تربط قادة العالم بمخازن ثروة سرية، بما في ذلك رئيس الوزراء نجيب ميقاتي ورئيس الوزراء السابق حسان دياب ومحافظ البنك المركزي رياض سلامة.

تعقُّب منظم

كانت "ثورة ماب" الأبرز بين الحراس الافتراضيين، وهي صفحة على إنستغرام أسسها نشطاء مجهولون في 2019 لتقديم الدعم اللوجستي للاحتجاجات المناهضة للنظام في لبنان.

> موجة الاستقصاء أثارت نقاشات حول الدقة والأخلاق، حيث بدأت الحملات تشمل أبناء المسؤولين الحكوميين

وقال مسؤول صفحة في ردود مكتوبة عبر إنستغرام "تطور هذا إلى المساعدة في تحديد السياسيين في الأماكن العامة وتحمل المزيد من المسؤوليات، مثل إظهار أنماط حياتهم الفاخرة وأسفارهم بينما لا يستطيع الأشخاص (العاديون) الوصول إلى أموالهم الخاصة".

وكانت التعليقات تشير إلى القيود المصرفية التي حرمت معظم اللبنانيين من مدخراتهم خلال العامين الماضيين. وتحشد المنصة المصادر وتنشر معلومات عن كل شيء بدءا بطلب غداء أحد المصرفيين وأسماء حراس الأمن اللبنانيين الذين شوهدوا وهم يضربون المتظاهرين ووصولا إلى الشركة التي تنظّم حفل زفاف ابنة أحد السياسيين، ثم تطلب من أكثر من 50 ألفا من أتباعها مواجهة الأهداف.

وتشعر النخبة السياسية في لبنان بالضغط. وقد قالت مي خريش –وهي مسؤولة كبيرة في التيار الوطني الحر، أكبر حزب سياسي مسيحي في لبنان– إن خروجها قلّ بعد نشر مكان وجودها على الإنترنت ومواجهتها ثلاث مرات في أجزاء مختلفة من البلاد خلال الأشهر الـ18 الماضية.

وقالت في مقابلة عبر الهاتف إن "الوضع متوتر دائما. إذا كنت بالخارج في مكان ما وكان لبنانيون مناهضون للحكومة هناك، يقتربون مني أحيانا وأحيانا لا يفعلون ذلك، ويحدقون فيّ".

وقال ميقاتي في يوليو الماضي إن السياسيين "يخجلون من السير في الشوارع"، وحظر مسؤولون آخرون التقاط الصور من الأحداث التي يحضرونها لتجنب التسريبات.

ويرى جينو رعيدي –المدون البارز الذي شجع الناس في وقت سابق من هذا العام على مقاطعة قائمة المطاعم والأماكن التي قال إن أصحابها ذوو انتماءات سياسية– أن هذا يعني أن الضغط من أجل المساءلة يؤتي ثماره، وأن "هؤلاء مجرمون ويجب ألا يكونوا قادرين على عيش حياتهم بشكل طبيعي أو الخروج وكأنهم لم يفعلوا شيئا وهم متورطون في كل المشاكل التي يواجهها لبنان".

انتهاك للقانون

تبدو الخطوات المنظمة التي يتبعها النشطاء اللبنانيون لكشف تجاوزات السياسيين ومن معهم وتسليط الضوء على تجاوزاتهم مثمرة وجاذبة للانتباه محليا وخارجيا، لكنها قد تسير بهم نحو عقوبات قانونية يفرضها القانون اللبناني المتشدد في كل ما يتعلق بالقادة السياسيين.

وقالت ليندا قاسم –وهي مستشارة السياسات في وزارة الاقتصاد التي شاركت في صياغة قانون الخصوصية الرقمية لسنة 2018 في لبنان– إن هؤلاء النشطاء يسيرون في خط قانوني محفوف بالمخاطر. وأوضحت أن بعض المشاركات التي تشارك معلومات خاصة يمكن اعتبارها غير قانونية. وقالت قاسم "إذا لم يحصلوا على موافقة على الموضوع فهذا يعني أنهم ينتهكون القانون".

جينيو رعيدي

الضغط من أجل مساءلة السياسيين اللبنانيين يؤتي ثماره

ليندا قاسم

النشطاء يسيرون في خط محفوف بالمخاطر وينتهكون القانون

ويعاقب قانون الخصوصية لسنة 2018 المخالفين بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين مليون و30 مليون ليرة لبنانية، أي ما يعادل حاليا سعر السوق الحقيقي الذي يتراوح بين 70 و2000 دولار.

ويمكن معاقبة المنشورات التي تعتبر تشهيرية بموجب قانون الصحافة وقانون العقوبات في البلاد.

وجرى استجواب المدون رعيدي عدة مرات في السنوات الأخيرة حول نشاطه، لكن معظم الآخرين –بما في ذلك صفحة "ثورة ماب"– مجهولون ويفضلون البقاء على هذا النحو لتجنب المشاكل القانونية.

وأثارت الحملة، مثل غيرها من الحركات الداخلية الافتراضية في جميع أنحاء العالم، وموجة الاستقصاء في لبنان نقاشات حول الدقة (تم تعريف بعض الأفراد بشكل خاطئ على أنهم مرتبطون بالسياسيين) والأخلاق، حيث بدأت الحملات تشمل أبناء المسؤولين الحكوميين.

وأقر ناغير بأن التكتيكات غير تقليدية، لكنه قال إنها ضرورية طالما أن المساءلة الرسمية لا تزال بعيدة المنال.

وتابع "هناك الكثير من الناس غير مرتاحين لها، وترى الكثير من ردود الفعل مثل: 'ما علاقة أطفالهم؟'... إنه أمر مثير للجدل. لكن في النهاية، ما هي الأساليب الأخرى التي يمكنك اتباعها لممارسة الضغط؟ ليس لدينا خيار آخر".

إيران وإسرائيل على موعد لمواجهة في القوقاز

موسكو – تتنافس العديد من الدول على بسط نفوذها في القوقاز نظرا إلى الموقع الجيواستراتيجي المهم الذي تتمتع به المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية، ومن بين هذه الدول إيران وإسرائيل.

وشهدت الفترة الماضية تعزيز طهران لحضورها العسكري على حدودها مع أذربيجان في نزاع مع باكو يتعلق بإسرائيل، حيث زعمت إيران أن أذربيجان تسمح بوجود للجيش الإسرائيلي بالقرب من الحدود الإيرانية – الأذرية، وهو ما نفاه الرئيس الأذري إلهام علييف وردّ عليه بإجراء مناورات عسكرية مع الحليفة تركيا.

ويقول الكاتبان ذوالفقار أجاييف وجولنار موتيفالي في تقرير لوكالة بلومبرغ للأنباء إن ما بدأ كاستعراض محلي للعضلات يمكن أن يتطور إلى مواجهة أكثر خطورة قد تكون لها تداعيات أوسع على منطقة تتقاطع فيها خطوط الأنابيب التي تنقل النفط والغاز الطبيعي إلى الغرب، تماما كما تتقاطع فيها المصالح القوية لروسيا وتركيا.

وبشكل عام يثير تقارب باكو مع إسرائيل، خاصة في ما يتعلق بتجارتها العسكرية، قلق طهران التي تشتبه في وقوف إسرائيل وراء هجمات سرية استهدفت برنامجها النووي.

ورغم أن إيران وأذربيجان دولتان مسلمتان بهما أغلبية شيعية وتربطهما علاقات عرقية ولغوية وتاريخية قوية، إلا أن هناك توترات بينهما منذ الحرب التي دارت العام الماضي بين أذربيجان وأرمينيا المجاورة على صلة بمنطقة ناغورني قرة باغ.

وأسفرت تلك الحرب عن استعادة أذربيجان لمناطق على امتداد 130 كيلومترا (81 ميلا) من حدودها مع إيران، والتي كانت أرمينيا تسيطر عليها منذ التسعينات. كما استعادت جزءا من الطريق السريع الرئيسي الذي يربط إيران بأرمينيا عبر أذربيجان، وهو طريق تجاري مهم إلى البحر الأسود وروسيا.

وقامت أذربيجان بفرض ضريبة عالية على الشاحنات الإيرانية التي تنقل البضائع إلى أرمينيا أدت إلى شل حركة التجارة بينهما وقوّضت وصول إيران إلى الأسواق الأبعد، وهو ما أثار غضب طهران. في المقابل اتهم علييف إيران بتجاهل مطالب وقف تسليم البضائع للأرمن في ناغورني قرة باغ. وتجري إيران وأرمينيا حاليا مشاورات بشأن طريق بديل يبعد تجارتهما البينية عن أذربيجان.

ولفت المحللان إلى أن نشوب صراع بين إيران وأذربيجان قد يؤدي إلى تعرض مشاريع طاقة في المنطقة للخطر. وقد استثمرت شركة "بي.بي" البريطانية وشركاؤها أكثر من 70 مليار دولار في مشاريع تطوير الطاقة والنقل في أذربيجان منذ عام 1994.

ومن بين المشاريع خط أنابيب يبلغ طوله 1768 كيلومترا (1098 ميلا) يربط إنتاج بحر قزوين بميناء جيهان التركي على البحر المتوسط.

وساعدت أذربيجان في القيام بمدّ 3 آلاف و500 كيلومتر (2174 ميلا) من أنابيب نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر جورجيا وتركيا. وبدأت أذربيجان تصدير الغاز في الحادي والثلاثين من ديسمبر إلى دول الاتحاد الأوروبي من بينها اليونان وإيطاليا عبر ممر الغاز الجنوبي المدعوم من الولايات المتحدة.

وتعتبر إيران علاقات باكو وإسرائيل تهديدا لأمنها القومي. ومنذ سنوات، يُشتَبه في أن إسرائيل تستغل العلاقات للتجسس على إيران من خلال معدات مثل طائرات المراقبة بدون طيار. وتعد "خدمة حدود الدولة" في أذربيجان هي المستقبل الرئيسي لمعدات الاستخبارات الإسرائيلية المتطورة والطائرات بدون طيار الهجومية.

وتتهم إيران إسرائيل بالوقوف وراء العديد من الهجمات التي استهدفت منشآتها النووية، فضلا عن اغتيال خمسة من علمائها كان من بينهم أكبر خبير نووي إيراني العام الماضي.

وتعتبر أذربيجان مورّد نفط رئيسي لإسرائيل التي تبيع لها في المقابل طائرات بدون طيار عالية التقنية وأسلحة أخرى كانت حاسمة في مساعدة عليف في الانتصار في الحرب مع أرمينيا. ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام كانت إسرائيل ثاني أكبر مورّد للأسلحة لأذربيجان في الفترة من 2011 إلى 2020 بعد روسيا.

ووفقا للمعهد أيضا مثّلت صادرات الأسلحة إلى أذربيجان 17 في المئة من إجمالي صادرات إسرائيل من الأسلحة الثقيلة من 2016 إلى 2020.

ويشير المحللان إلى أنه بينما استضافت أذربيجان مرارا قادة إسرائيليين وسط اعتراضات من إيران، لم يقم أي رئيس أذري بعد بزيارة رسمية إلى إسرائيل، فلا تزال العلاقة حساسة بالنسبة إلى أذربيجان ذات الأغلبية

> التدريبات العسكرية في إيران وأذربيجان مؤشر قوي على ارتفاع حدة التوتر بشكل غير عادي بين البلدين

المسلمة. كما أن لإسرائيل سفارة في باكو، إلا أن أذربيجان لم تفتتح بعد بعثة دبلوماسية في تل أبيب.

ويقول أجاييف وموتيفالي إن الحقيقة هي أن القلق الإيراني من علاقة أذربيجان بإسرائيل ليس جديدا، إلا أن التدريبات العسكرية على الجانبين مؤشر قوي على ارتفاع حدة التوتر بشكل غير عادي.

وفي الثالث من أكتوبر الجاري حذر المرشد الإيراني علي خامنئي دول الجوار من إيواء جيوش أجنبية. ورغم أنه لم يذكر اسم أذربيجان صراحة، فقد ترجم حسابه الرسمي على موقع تويتر تصريحه إلى اللغة الأذرية.

وما يزيد الأمور تعقيدا هو السكان الأذريون في إيران نفسها، حيث يشكلون ما يقرب من ثلث سكانها البالغ عددهم 85 مليون نسمة. وهناك تقارب قوي بين الكثير منهم وبين أذربيجان، وسيحرص المسؤولون الإيرانيون على

تجنب تأجيج أية اضطرابات انفصالية إذا ما تفاقمت حدة التوترات.

ومن المتوقع أن يستتبع أي قتال تدخل تركيا وروسيا، حيث وقعت أنقرة العضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو) اتفاقية دفاع مشترك مع أذربيجان في يونيو، وتعهدت بموجبها بتقديم المساعدة الضرورية في حالة تعرضها لهجوم.

ولطالما كانت تركيا الداعم العسكري الرئيسي لأذربيجان، حيث دعمتها علنا بالأسلحة والمستشارين خلال القتال مع أرمينيا. وتقوم حاليا إلى جانب روسيا بنشر قوات لمراقبة وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا، بينما تمتلك روسيا قاعدة عسكرية في أرمينيا إضافة إلى اتفاق دفاعي بين البلدين، بينما توترت علاقات موسكو مع أذربيجان بعد الحرب وسط خلافات بشأن اتفاقية الهدنة.

استعدادات للمواجهة